الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر

Analytical Approach Towards the Phenomenon of Parallel Economy Case of Algeria

د. عزوز علي
أستاذ محاضر «ب» كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة الشلف-
azzouz_fisc@yahoo.fr

ملخص

تعيش معظم دول العالم ظاهرة الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد غير الرسمي، الذي يتميز باتساع حجمه واحتوائه للعديد من الأنشطة التي يتولد عنها دخل وعوائد، ويتحرك في إطاره تيارات متدفقة من الأموال تموج وتتسع حركتها وفقا لاتساع ونمو وتطور حركة هـذا الاقتصاد، وهو اقتصاد شديد الإزعاج، يصعب تجاهل تأثيراته ومعاملاته شديدة الخطورة أحيانا. ومع النمو المتسارع والكبير الذي عرفته هذه السوق ، أيقنت الحكومة بأن الاقتصاد الموازي يمثل في حقيقة الأمر الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتخلص من اقتصاد رسمي مثقل بالأعباء والعراقيل ، بحيث أنه مع اشتداد الأزمة أقام الاقتصاد الموازي لنفسه نظاما اقتصاديا مستقلا عن الدولة، له قوانينه وتنظيماته في مجال الأسعار والصرف، والتوزيع وحتى مجال الاستيراد والتصدير، واستمر هذا النظام في الابتعاد عن فك الدولة حتى أنه بدأ يشكل خطرا على النظام العام من خلال الاستثمار في نشاطات تميل إلى الجريمة، وهو ما دفع بالسلطة العمومية إلى وصف الاقتصاد الموازي بالاقتصاد غير الشرعي الذي يجب تفكيكه أو على الأقل تقنينه قبل استفحال الخطر.

سنحاول تحليل هذا الموضوع من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- موقع الاقتصاد الموازي في سوق السلع و الخدمات.
- آثاره على سوق العمالة.
- تحليل الظاهرة في سوق الصرف الأجنبي.

الكلمات الدالة: السوق الموازية، سعر الصرف الموازي، العمل غير الشرعي.

Abstract

Most of the world countries live the phenomenon of parallel economy or informal economy, which is characterized by the expansion of its size and contain many of the activities that generate income and revenues, and moves in which the currents flowing from the funds ripple and expand their movement according to the breadth and the growth and evolution of the movement of this economy, an this economy is difficult to ignore its impacts and effects and Sometimes is dangerous.

With the rapid growth and great boom in this market, the government realized that the parallel economy is in fact a haven of natural private employers to get rid of economy official overburdened and obstacles, so that with the intensification of the crisis the parallel economy established an economic system independent of the state, has its laws and its organizations in the field of price and exchange, also in distribution and even in the field of import and export, and this system continued to move away from the state until it began to pose a threat to public order by investing in activities that tend to crime, which prompted the authority public to describe the parallel economy by the illegal economy which must disassemble or at least codified before the rising of danger.

We will try to analyze this issue through addressing the following themes:

- Site of the parallel economy in the market of goods and services.
- Effects on the labor market.
- Analysis of the phenomenon in the foreign exchange market.

Keywords: *Parallel Market, Parallel Exchange Rate, Labor Illegal.*

مقدمة

مع تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما صاحبها من نمو رهيب في الأسواق الموازية، بدأت نظرة الدولة تجاه هذا الاقتصاد غير الرسمي كما تسميه الجهات الحكومية تتغير، إذ أن السلطة أيقنت بأن ظاهرة الاقتصاد الموازي ماهي في حقيقة الأمر سوى الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتهرب من اقتصاد رسمي مثقل بالأعباء والعراقيل من جهة، وقناة حقيقية للتسوق لأصحاب المداخيل الضعيفة من جهة أخرى.

إن الاقتصاد الموازي الذي يشكل في الأصل قطاعا منتجا للسلع والخدمات كونه أكثر نشاطا وديناميكية ولكنه بمعزل عن دفع الضرائب، حيث تتم فيه خلق قيم مضافة وبالتالي خلق مداخيل عالية مقارنة بتلك المحققة في الاقتصاد الرسمي، وقد اتسع حجم النشاطات الموازية في السوق الجزائرية منذ الانفتاح التجاري على ضوء القانون 10/90 المؤرخ في: 90/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، هذا النص التشريعي الذي كان يعكس الآليات الجديدة للإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وقد نتج عنه بفعل الفهم الخاطئ له تارة والمضلل تارة أخرى ترسيم السوق السوداء لتصبح سوقا موازية، وبعدها اقتصادا موازيا وأمام هذا الواقع المر الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري الذي يدعونا لطرح التساؤل الرئيسي التالي:

إذا كان الاقتصاد الموازي على درجة عالية من الخطورة، فما موقعه في الاقتصاد الجزائري؟

ومحاولة منا الإجابة على هذا التساؤل فإننا سنعرض واقع النشاطات الموازية في الجزائر على ثلاث(03) مستويات.

أولا_ موقع الاقتصاد الموازي في سوق السلع والخدمات

تشير الدراسات الاقتصادية التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES) إلى اتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، حيث دلت بعض الإحصائيات إلى تواجد حوالي 200.000 تاجر غير شرعي لا يملكون سجلات تجارية أو رخص إدارية، وحوالي 700 سوق غير منظمة وعشوائية تنشط خارج القانون أي خارج القنوات الإعلامية، وتتوزع هذه الأسواق عبر 12 ولاية أهمها في وسط البلاد وعبر الشريط الحدودي للوطن.

وتمثل الأسواق الموازية هذه بمثابة الجنات الضريبية لبارونات الاستيراد حيث تحوز هذه الأسواق على أكثر من 25% من مجموع النشاط التجاري الوطني، وتتنوع الأنشطة والخدمات المقدمة في هذه الأسواق باختلاف المنطقة ودرجة الطلب الكلي، ومستوى المعيشة، لكنها في الغالب تتشكل من الباعة الجوالين الذين يحتلون الصدارة في قائمة الأنشطة غير الرسمية، التي وإن لم يوجد لها تصنيف في منظمة العمل الدولية، ورغم ذلك فهي نشاطات اقتصادية مؤثرة من الناحيتين الإيجابية والسلبية، ذلك لكون أنها تخلق فرصا للعمل ولزيادة الدخول، وتقديم خدمات هامة ومطلوبة، وتوفر احتياجات للمواطن العادي بأسعار مناسبة، وتنشيط سوق الاستهلاك لتحريك الركود الاقتصادي.

وتشكل السوق الموازية حسب تقديرات مصالح الضرائب، حوالي 40% من حجم الاقتصاد الوطني وهو بذلك يشكل سرطانا ينخر جسم الاقتصاد الجزائري، وهو ما أثر سلبا على تحصيل مصالح الجمارك للرسم على القيمة المضافة(TVA) حيث بلغ سنة 2004 حوالي 97 مليار دينار في حين أنه يفترض أن يبلغ ثلاثة أضعاف ذلك، وهذا بسبب غياب الفوترة، ورفض التعامل بالصكوك وبالتالي فإن معظم المتعاملين مجبرون على التعامل بصورة أو بأخرى مع السوق الموازية الأمر الذي يفتح الباب واسعا إلى بروز ما يعرف بالاقتصاد المافيوي.

إن الجدول التالي يبين حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين:

جدول رقم01: نسبة الاقتصاد الموازي بالنسبة للناتج الوطني الخام في الجزائر(2000-2010)

السنة	الاقتصاد الموازي / الناتج الوطني الخام
2000	%34,1
2002	%35,6
2004	%33,9
2006	%31
2008	%31,8
2010	%34,2

المصدر: «تحليل إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر»، حاج العربي رشيدة، مذكرة ماستر في المالية، جامعة الشلف، 2014، ص: 63

لقد ساهمت مختلف الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بشكل كبير في تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي، حيث مرت الجزائر بمرحلة انتقالية جد صعبة بدءا بالأزمة السياسية وما صاحبها من تغيرات متعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني خيار اقتصاد السوق، مرورا بالإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني، كما يشكل الفساد بمظاهره المختلفة من رشوة و اختلاس و استغلال النفوذ لأغراض شخصية، عاملا فعالا في تنامي الظاهرة. كل ذلك أثر سلبا الجانب الاقتصادي و أدى إلى حدوث تشوهات كبيرة كتدني القدرة الشرائية للمستهلكين، وانتشار ظاهرتي البطالة و الفقر.

وتشير الإحصائيات الرسمية بأن الظاهرة في اتساع وتطور كبير، ولا يقتصر الأمر على الدول النامية فقط، بل حتى الدول الصناعية الكبرى تتخبط في هذا المشكل، وهذا ما يتضح جليا في الجدول التالي:

جدول رقم02: نسبة الاقتصاد الموازي بالنسبة للناتج المحلي الخام في بعض الدول والمناطق

البلد أو المنطقة	القطاع الموازي / الناتج الداخلي الخام
دول المغرب العربي	%26.7
إفريقيا شبه الصحراوية	%37.2
الدول الإسكندنافية	%16
الولايات المتحدة الأمريكية	%9.5
أمريكا الجنوبية	%40
ألمانيا	%13
إيطاليا	%16.9
النمسا	%07
سويسرا	%6.7
فرنسا	%18

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير «24» للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، «مرجع سبق ذكره» ، ص: 12

يبين الجدول أعلاه نسبة الاقتصاد الموازي في إجمالي الدخل الوطني (الناتج الداخلي الخام) ويتضح جليا كيف أن الظاهرة هذه أصبحت عالمية ، ولكن درجتها تختلف من منطقة لأخرى ، ومن دولة لأخرى بحسب درجة التقدم والرقي.

أما عوامل نشأة سوق السلع والخدمات الموازية وتطورها في الجزائر فهي عديدة ومتشعبة ، يمكن أن نذكر من بينها مايلي:

- عدم كفاية الإنتاج السلعي الوطني مما يساعد على تطور المضاربة.
- المستوى المتدهور للإنتاجية الكلية ومركباتها الأساسية (إنتاجية العمل، معدلات استعمال القدرات الإنتاجية).
- رداءة وضعف المر دودية الجبائية.
- سلبية النظام المالي في طرق العمل وطرق التدخل.
- النمو الديمغرافي السريع الذي لم يصاحبه نمو حقيقي في الدخل الوطني يكافئه في ذلك.
- الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر على إثر الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- معدلات البطالة المرتفعة التي صاحبت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وما تميزت به من تسريح كبير للعمال قدر بالآلاف ، هذا من جهة ، وفي ظل ضعف المناصب المتاحة في سوق العمالة من جهة أخرى.
- عجز الدولة أو إهمالها في أداء واجبها المتمثل في الرقابة والضبط بسبب اللاإستقرار السياسي الذي ساد الجزائر فترة التسعينات، وهو ما أدى إلى إضعاف الثقة بين المواطن والدولة ، الأمر الذي ضاعف من نشأة الأسواق الشعبية الموازية ، والتي كان الهدف منها تأمين لقمة العيش لا غير ، حتى وإن استغلها البعض لتعظيم ثروته أو غسل أمواله.
- ضعف الفعالية والكفاءة وبالتالي المصداقية لدى المصالح والأجهزة الإدارية و الجبائية سواء من حيث الطاقات البشرية أو الوسائل والإمكانيات، بسبب ظاهرة الفساد الاقتصادي الذي يعتبر كنتيجة وسببا في نفس الوقت لظاهرة الاقتصاد الخفي ، وأسبابه عديدة ومتنوعة انطلاقا من عدم إنصاف الأنظمة الضريبية ، مرورا بحجم التعقيدات البيروقراطية ، إلى انتشار الإجراءات المقيدة للحرية الاقتصادية، حيث تشير بعض الإحصائيات التي تقدمها المديرية العامة للضرائب بوزارة المالية أنه بين الفترة (1999-2002) من بين 565 طعن مقدم إلى مصالحها 50 % فقط احترمت فيها آجال الدراسة، والمقدر مدتها بسنتين[1].

- تحرير التجارة الخارجية مع بداية التسعينات ساهم إلى حد كبير في اتساع رقعة ونشاط الاقتصاد الخفي ، بفعل التفتح على الأسواق والمنتجات الأجنبية خاصة من حيث النوعية التي تتميز بجودتها العالية مقارنة بالمنتجات والسلع المنتجة محليا.
- ضعف الصرامة في تطبيق القانون من جهة، وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي واستفحال الرشوة لدى معظم الفئات الاجتماعية وفي مختلف الأوساط الإدارية من جهة أخرى ، وهو عامل يشجع على السلوكيات غير الشرعية من التصريحات الكاذبة إلى فواتير السير أو فاتورة الطريق كما يطلق عليها في عالم السوق الموازية ، بالإضافة إلى انتشار القرصنة في عالم البرمجيات بشكل رهيب حيث تجاوز المعدل الدولي المسموح به والمقدر بنسبة 34% في حين أنها بلغت في الجزائر نسبة 84%.

ثانيا_ موقع الاقتصاد الموازي في سوق العمالة

بدأت ماهية العمل غير الرسمي تظهر في الساحة الاقتصادية مع بداية الأزمة الاقتصادية التي تزامنت مع الانخفاض الحاد في أسعار المواد الطاقوية ، ورغم أن الظاهرة موجودة حتى قبل بداية الأزمة إلا أنها لم تحض بالدراسات اللازمة والوافية ذلك لكون أن مجرد الحديث عن العمل غير الرسمي يعتبر بمثابة الاعتراف بعدم نجاعة وفعالية القطاع الرسمي ، وهو الأمر الذي دفع بالمفكر الاقتصادي الجزائري«أحمد هني»[2] بالقول بأن الدولة لا ترى هذه النشاطات أو لا تريد رؤيتها.

ويمثل العمل غير الرسمي مجموعة الأنشطة المزاولة في القطاع غير الرسمي، فحسب البنك العالمي فإن العمل غير الرسمي يتحدد وفقا لثلاثة (03) خصائص رئيسية:

- عدم التسجيل وعدم التصريح لدى مصالح الضرائب سواء لأصحاب المهن الحرة أو أرباب العمل.
- عدم الانتماء لأي صندوق من صناديق الضمان الاجتماعي.
- حجم وطبيعة نشاط المؤسسة.

وقد قام الديوان الوطني للإحصاء في إطار مجموعة من الدراسات والتحقيقات الميدانية شملت اليد العاملة والديمغرافيا، وقد خرجت الدراسة من حيث تركيبة الطبقات والفئات المكونة والمشكلة لهذه السوق (الموازية) بالنتائج التالية:

- الأشخاص المصرحين بالبطالة ولكنهم يقومون ببعض

الأنشطة التي تدر عوائد ودخول.
- العاملين بالبيوت.
- المساعدات العائلية و الجوارية.
- ربات البيوت غير العاملات وغير بطالين ويصرحون بأنهم يحصلون على عوائد.
- العمال بالمؤسسات غير المؤمنة.
- عما آخرين يقومون بأنشطة مختلفة.

وتبين هذه المؤشرات بأن حجم العمل بالقطاع غير الرسمي يطلق على أساس قاعدة التحقيقات الميدانية على العائلات من جهة، وبداخل المؤسسات من جهة أخرى، هذه المقاربة (عائلات – مؤسسات) تمنح الإمكانية للمقارنة بين الأفراد، حسب الفروع والجنس ، والطبيعة القانونية. وفي الوقت الذي كانت المؤسسات العمومية تشهد التسريح المكثف للعمال ، فإن النشاطات غير الرسمية كانت توظف ملايين الشباب البطال المقصى من سوق العمل ، فعلى الرغم من عدم مشروعيته فإنه يحتل مركزا متميزا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية أين أصبح يشهد على ديناميكية مجتمع بأكمله وخير دليل على ذلك واقعنا المعاش، إذ أنه لتلبية حاجاتنا المختلفة قد نلجأ عادة إلى بائعي الرصيف، وتعتبر البطالة بمختلف أنواعها السبب الرئيسي في تفاقم العمل غير الشرعي بمختلف أشكاله ، والجدول التالي يظهر معدلات البطالة في الجزائر والتي تعتبر معدلات مرتفعة مقارنة بدول الجوار[3]:

جدول رقم 03: تطور العمالة، ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2009-2013)

الوحدة: آلاف

	2009	2010	2011	2012	2013
الفئة العاملة	10.544	10.812	10.661	11.423	11.964
الفئة البطالة	1.072	1.076	1.062	1.253	1.175
معدل البطالة	10 ,2%	10%	10%	11%	9,8%

المصدر: تقرير الفصل 4 لسنة 2013 ، الصادر عن وزارة المالية حول:»النشاط، العمل و البطالة»، على الموقع: www.mf.gov.dz

ويبين الجدول أن معدلات البطالة في الجزائر تعتبر من بين أعلى المعدلات العالمية ، إذ أنه هناك أكثر من مليوني بطال يعيشون على عتبة الفقر ودون مداخيل تذكر ، وبالتالي فإنهم يجدون في السوق الموازية الملجأ للحصول على مداخيل تؤمن لهم معيشتهم.

ولا تعتبر البطالة لوحدها المسبب في ظهور العمل غير الرسمي، بل هناك أسباب أخرى كالفقر الذي يعد عاملا أساسيا في تحديد حجم القطاع الموازي، وهذا بسبب ضعف دخول العائلات والأفراد على حد سواء ، حيث أنه حسب الديوان الوطني للإحصاء فإن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انخفض إلى حدود 1350 دولار سنة 1997 مقارنة بسنة 1987 عندما كان 2800 دولار للفرد، وتشير الإحصائيات الرسمية في الجزائر إلى تركز الثروة في يد فئة قليلة في حين أن غالبية الشعب يعاني تحت عتبة الفقر الذي تجدر في أوساط المجتمع لعدة أسباب أهمها[4]:

- فقدان الغالبية القصوى من الفئة العاملة لمناصب عملهم ، وبالتالي بتر مصادر رزقهم.
- التوجه القائم في سوق العمل القائم على مبدأ التوظيف المؤقت (عقد عمل محدود المدة)
- مجمل النشاطات والأعمال هي نشاطات موسمية متركزة في القطاع الفلاحي بالنسبة للمناطق الريفية وفي قطاع السياحة في المدن.

ويوضح الجدول التالي التوزيع النمطي لعتبة الفقر لدى الأسر الجزائرية:

جدول رقم04: مؤشر عتبة الفقر في الجزائر

	مؤشر عتبة الفقر الغذائي	النسبة %	مؤشر عتبة الفقر العام	النسبة %
0 بطال	2.87	50.8	10.15	46.06
01 بطال	3.5	28.03	14.96	30.7
02 بطالين	3.57	14.37	13.22	13.61
03 بطالين فما فوق	2.57	6.8	15.23	9.63
المجموع	_	100	_	100

المصدر: التقرير «24» للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مرجع سبق ذكره»، ص: 57

ثالثا_ الاقتصاد الموازي لسوق الصرف

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المعوم أو المرن ، وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية فكان من نتيجة هذا التحليل تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة بمعنى أن سعر العملة الوطنية مقارنة بالعملات الصعبة الأجنبية كانت لا تربطه أي علاقة ، وبالتالي يمكن القول بأن سعر الصرف كان مفصولا عن الواقع الاقتصادي ، وقد أعطى هذا الأسلوب في تسيير سوق الصرف العملة الوطنية قيمتين ، قيمة أولى تحددها السلطات النقدية ، وقيمة ثانية تحدد في السوق الموازية أو السوق السوداء[5].

وقد شاع انتشار سوق الصرف السوداء في الجزائر خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية الثمانينات، وكانت مرتبطة أساسا بقيمة الفرنك الفرنسي ثم تليه بعض العملات الأخرى، وتعود أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر لعدة أسباب يمكن حصرها في:

- ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا ، إلا أن قيمته

كانت منخفضة.

- تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوربية.

- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة في ذلك الوقت.

- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.

- سياسة دعم الأسعار التي طبقتها الحكومة الجزائرية لعدة عقود.

وفي ظل كل ذلك فإن الحل الوحيد في ظل عجز الحكومة في توفير الصرف اللازم ، فإن الحل الوحيد في تصريف الطلب هو اللجوء إلى السوق السوداء ، وبحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لا مثيل له ، وأصبح العمال الجزائريين في الخارج يحولون أموالهم عن طريق هذه السوق بدلا من القنوات الرسمية لدى البنوك.

وتعد طريقة مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي أداة لحماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات ، ولكن هذه الطريقة تحد من ممارسة نشاط الصرف ، وتساعد في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي.

ويتحدد سعر الصرف في السوق السوداء وفقا لمبدأ العرض والطلب مثله مثل أي سلعة أخرى وفي الغالب فإنه يعكس القيمة الحقيقية للعملة. إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي بسرعة أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي ، ويتضح هذا جليا من خلال مراحل تطور الدينار الجزائري ، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم:05: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الرسمي والسوق الموازي

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
السعر الرسمي	11	78	86	93 ,6	107	104
السعر الموازي	12	96	120	100	120	126
الفرق	1	18	34	6 ,4	13	22

المصدر: «تحليل إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر» حاج العربي رشيدة، مرجع سبق ذكره ، ص: 74

ويتضح جليا من خلال الجدول أعلاه، أن سعر الصرف قد عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994 سنة تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17%، وكذا إتباع البنوك التجارية لسياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الأمر الذي خفض من حدة الطلب على العملة الصعبة.

خلاصة وتوصيات

يشكل الاقتصاد الموازي أحد المشاكل الرئيسية التي تواجهها اقتصاديات بلدان العالم اليوم، فرغم ما يتولد عن أنشطته من إنتاج حقيقي إلا أنه نظرا لسريته وعدم مشروعيته فإنه لا يؤخذ به في المحاسبة الوطنية ، نظرا لكون أن هذه الأنشطة تمارس من قبل أشخاص ومؤسسات فردية لا توجد لديها أنظمة محاسبية وفقا للمعايير المتعارف عليها أو أنها ليس لها المعرفة اللازمة التي تؤهلها للقيام بذلك ، أو أنها تحاول إخفاء وضعها المالي خوفا من التعسف الضريبي.

من خلال العرض السابق يتبين مدى ثقل الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري من خلال تواجده في مستويات مختلفة ، سواء في مجال السلع و الخدمات ، أو في مجال سوق الشغل ، وحتى على مستوى سوق الصرف الأجنبي.

لقد توصلت من خلال هذه الورقة البحثية إلى نتيجة أساسية مفادها أن عملية مكافحة ظاهرة النشاطات الخفية لا تتم إلا من خلال احتوائها ، عن طريق اجتذاب هذا الاقتصاد إلى حصن مجتمع الاقتصادي الرسمي ، الأمر الذي يتطلب جهودا كبيرة و متكاملة من كافة التنظيمات المؤسسية في المجتمع ، ويتم ذلك عن طريق القيام بدراسة عميقة للمتعاملين في هذا القطاع تسمح باتخاذ التدابير اللازمة لعلاج الظاهرة.

إن الاقتصاد الموازي ظاهرة موجودة في جميع اقتصاديات الدول و بنسب متفاوتة، ويجب على السلطات احتوائها و إدخالها تدريجيا ضمن دائرة الرسمية ، وهذا قبل أن تصبح أخطر و أعقد ، وهذا عندما تكون نسبتها كبيرة في الناتج المحلي الخام و تكون في نفس الوقت هي المرجع الأساسي في الحياة الاقتصادية.

إن الجزائر وبحكم المشاكل الكبيرة التي تتخبط فيها خاصة في مجال الأنشطة الموازية فينبغي عليها الإسراع في عملية الإصلاحات الاقتصادية التي تمكن من إحداث التوازن الاجتماعي والاقتصادي مع مراعاة دور الدولة في عملية التنظيم والمراقبة.

المراجع والهوامش

1- عبد المجيد قدي ،» المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية» ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2002،ص:22.

2- Ahmed henni, essai sur l'économie parallèle en algerie, opu, algerie, sans année de publication.

3- مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، جامعة تلمسان ، العدد:01 ، ص: 60.

4- وافي شهرزاد ،»السوق السوداء في مدينة قسنطينة (دراسة عينة)»، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان،ص:193.

5- عزوز علي،»الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير،جامعة الشلف ، 2004.

6- حاج العربي رشـيدة ,» تحليل إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر»، مذكـرة ماستر في المالـــية جامعة الشلف ،2014، ص: 74.
7- الأخضر عزي ، «السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري» ، رسالة ماجستير، جامعة الجـزائر 1996.
8- جريدة الخبر اليومية ، مقال بعنوان: « البورصات الموازية تستهوي رجـال الأعمال والمستوردين»، العدد:4286 ، ص:02.
9- راتول محمد ، «تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب نظرية المرونات»، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف ، 2004.
10- مجلة الأهرام الاقتصادية ، العدد:1743 ، مقال للدكتور: جمال فاضل ،» الاقتصاد الموازي» ، ص: 26.
11- الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية :wwwmf.gov.dz
12- جريدة الخبر اليومية ، مقال بعنوان: « البورصات المـــوازية تســـتهوي رجـــال الأعمال والمستوردين» العدد:4286 ، ص:02.
13- شعيب بغداد،»إشكاليـة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر» ، ملتـقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، دسيمبر2004.
14- موقع الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
15- موقع المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: www.cnes.dz